سوسيولوجيا المشاركة السياسية
(دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية)

الباحث: جعفورة مصعب ، أ.د .دلاسي أمحمد

جامعة الأغواط – الجزائر

الملخص :

تمثل المشاركة السياسة الأساس لأي نظام ديمقراطي وتعتبر أحد الشروط المطلقة له بل ويتوقف مستقبل الديمقراطية عليها، حيث لا يمكننا الحديث عنالديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسة، والتي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح و أيضا ما يعرف بـ"التنمية المستدامة"، و باعتبار المشاركة السياسية كفعل سياسي، فإن هذا الفعل أو السلوك السياسي يتشكل ويتكون في السياق الاجتماعي للأفراد،وقد يتسع هذا السياق ليشمل الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .ومنه سنسعى في هذا البحث لتناول سوسيولوجي للمشاركة السياسية و العوامل المؤثرة عليها، حيث أن التناول السوسيولوجي ينطلق من تصور أساسي مؤداه أنه يستحيل أن نفهم النسق السياسي و الفعل السياسي للمجتمع دون ربطه بالنسق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

Summary:

Political participation represents the foundation of any democratic system, and is considered one of the absolute conditions for it, even the future of democracy depends on it. Thus we cannot talk about democracy in isolation from political participation, which has become an important factor in the development and rules of good governance mechanisms and also the so-called "sustainable development". As political participation is an act of politics, this act or, political behavior, is shaped and consisted in the social context of individuals, and this context extends to economic, political, social and cultural matters. Therefore, we seek in this research for a sociological perspective of the political participation and the factors influencing it, as the sociological approach launches from the fundamental perception of the effect that it is impossible to understand the political system and the political reaction to the community without linking it to the social, economic and cultural systems of the community.

مقدمة :

تعد المشاركة السياسية من السمات المميزة للمجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة ،لذلك فهي تمثل إحدى المواضيع المحورية في دراسة النسق السياسي و كذا في النظام الديمقراطي ، و المشاركة السياسية هي في المقام الأول إسهام و انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعة، حيث يعرفها هيربرت ماكلوسي بأنها " تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم و ممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"[1]. و هناك نوعان من المشاركة السياسية

و هما المشاركة السياسية السلمية المتمثلة في الانتخابات و العمل الحزبي و الانخراط في المنظمات شبه السياسية أو كما تسمى بالمجتمع المدني، و النوع الثاني هو المشاركة السياسة العنيفة المتمثلة في المظاهرات و أعمال الشغب والاضطرابات و التمرد، غي-*ر أن العديد من المفكرين لا يصنفون النوع الثاني ضمن المشاركة السياسية. لكن الحقيقة التي يثبتها الواقع هي أن إقصاء المجتمع من المشاركة السياسة أو إفراغها من محتواها الحقيقي أو عدم اقتناع فئات واسعة من المجتمع بجدواها قد يفتح المجال أم المشاركة السياسية العنيفة المولدة للأزمات و الخراب ، وفي هذا السياق يرى الدكتور برهان غليون أنه إذا "أردنا أن نجنب بلداننا الأزمات الطاحنة القادمة الداخلية والخارجية، فعلينا منذ الأن نهيئ الوضع حتى نتيح للشعب بخيارته أن يبني قوى جديدة ضرورية لضمان المستقبل ، و حتى لا يضل المجتمع يسير كما هو عليه الحال في كثير من الدول المتخلفة على قدم واحدة مكسورة، ويعتمد على فكر عقيم واحد، بل ينبغي أن نعمل لمجتمع يسير على الأقل على قدمين سليمتين، وينجح في أن يحفظ توازنه ويتقدم بثبات أكثر نحو التنمية بكل مجالاتها، و أن يفكر برأسين إن لم يكن برؤوس عديدة و يحلم و يبدع بملاين الأذهان و المخيلات" [2]، وهذا كله في اعتقادنا لا يتحقق إلا عن طريق تفعيل مشاركة سياسية حقيقية لجميع فئات المجتمع تتماشى مع تطلعات المجتمع وتعبر عنه بكل صدق وشفافية.

كذلك من خلال هذه المشاركة السياسية المعبرة عن أهداف المجتمع ينتج ما يسميه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز " القوة السياسية " « Political Power » حيث "يفهم بارسونز القوة بوصفها مطابقة **للسلطة الشرعية**، و هي السلطة التي تتبع في تصوره من أهداف جماعية متفق عليها"[3]، والسبيل إلى تحقيق هذا الاتفاق يكون من خلال المشاركة السياسية.

إن تناول مسألة المشاركة السياسية من منطلق تحليل سياسي فقط هو في الحقيقة يستبعد وضع الظاهرة في سياقها الكلي أي النسق الكلي للمجتمع بما يحتويه من أنساق فرعية متأثرة ببعضها البعض حسب الطرح البارسونزي. لهذا سنسعى لتناول سوسيولوجي لظاهرة المشاركة السياسية حيث أن التناول السوسيولوجي ينطلق من تصور أساسي مؤداه أنه يستحيل أن نفهم النسق السياسي و الفعل السياسي للمجتمع دون ربطه بالنسق الاجتماعيوالثقافي والاقتصادي.

أولا / مفهوم المشاركة السياسية:

يَعتبر الكثير من الكتاب أن قيام الثورة الفرنسية 1789 م – وما نتج عنها من إعادة ترتيب البناء الاجتماعي وصياغته بمختلف نظمه السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية– يُعتبر العامل الرئيسي لظهور مفهوم المشاركة السياسية لأول مرة ،وعلى الرغم من قدم المفهوم زمانيا إلا أنه مازال يكتنفه بعض الغموض من حيث ماهيته واستخداماته، فإذا تتبعنا لما جاء به المفكرون و العلماء من تعريفات للمشاركة السياسية نجد أن هناك نوعا من التباين و الاختلاف في وجهات النظر حول هذا المفهوم راجع إلى تأثر كل منهم بالثقافة السائدة في مجتمعاتهم أو إلى الطرح الإيديولوجي المدافعين عنه.

" إلا أن كثيرا من علماء ودارسي علم الاجتماع و علم السياسة، يتفقون مع الأفكار الرئيسية والدلالات الواردة في التعريف الذي يقول: إن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس، والتعبيرالعملي الصريحلسيادةقيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد فوق هذا وذاك، مؤشرا قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي، وما يعنيه ذلكمن ارتباط وثيقبينها وبين جهود التنمية بصفة عامة، و التنمية السياسية على وجهالتحديد".[4]

و نجد أن صامويل هنتنجتونSamuel P. Huntingtonيعرفها بأنها «أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، و هي إما فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أوعنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية ".[5]و الملاحظ أن تعريف هنتنجتون يلقى معارضة شديدة من قبل العديد من الباحثين لإدراجه الأنشطة غير الشرعية كمشاركة سياسية .حيث ذهب كل من 'سيدنيفيربا' و ' نورمان ني ' و ' جاي أون كيم '، في مؤلفهم: (المشاركة والمساواة السياسية)، إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها : تلكالأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أوبأخرى التأثير على عمليةاختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها،كذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية.

أما 'أرسطو'، فقد استهل كتابه (السياسة) بالقول :[لما كانت الدولة، كل دولة،نوعا من المشاركة، وكانت كل مشاركة تتم للوصول إلى نفع و خير – إذ المفروض أنالخير هو نهاية كل عمل – فإن من الواضح أنه بالنظر لكون الخير هدف جميعالمشاركات، فإن الخير الأسمى، في أرفع رتبه، هو هدف تلك المشاركة السامية التيتضم كل ما عداها، أو بكلمة أصح، الدولة أو المشاركة السياسية].

ويرى كل من " هنتنجتون " و " ويلسون "، أن المشاركة السياسية تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية[6].

ويعرفها فيليب برو بأنها: " مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية " [7].

" ويعرف سعد جمعة المشاركة السياسية بأنها: "سلوكٌ تطوعي، وهي عملية مكتسبة يتعلمها الشخص خلال حياته وأثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية، ابتداءً من الأسرة وتدرجاً معجماعة الفصل وجماعة النادي وجماعة الأصدقاء، وجماعة العمل..... إلخ، كما تتوقف ممارسةالفرد للمشاركة السياسية باعتبارها عملية مكتسبة على مدى توافر المقدرة والدافعية، والفرص التيتُـتيح ها المجتمع وتقاليده السياسية و الايدلوجية والظروف التي تحدد طبيعة المناخ السياسي السائد في المجتمع "[8].

و يعرفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي: "المشاركةالسياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات."[9]

ثانيا / الاتجاهات الفكرية و النظرية في دراسة المشاركة السياسية:

ازدهرت المشاركة السياسية في العصر الحديث ابتداء من القرن 18، إلا أنه من الصعب تجاهلالأصول الفكرية التي نهل منها الفكر السياسي الحديث، و على رأسها فلاسفة بلاد الإغريق مرورا بأفكار العلامة العربي ابن خلدون إلى غاية القرن السابع عشر حيث تأتيأفكار علماء العقد الاجتماعي جون لوك وجون جاك روسو ومن جاء بعدهم من العلماء و المنظرين.

1- أرسطو: اهتم فلاسفة اليونان بالسياسية و على رأسهم أرسطو الذي عمل على " تمجيد المشاركة الجماهرية كمصدر للحياة ولخلق طاقة و كحائط دفاع في موجهة الظلم و الاستبداد، و كأسلوب و وسيلة في تشريع الحكم الجماعي من خلال دمج الكثيرين في شؤون الدولة، فالمشاركة تساهم في استقرار النظام وتعطي كل فرد الحق في التعبير عن اهتمامه" [10]. و في المقابل رفض أرسطو أشكال المشاركة السياسية غير السلمية متمثلة في الثورة على النظام السياسي التي يرى أنها دائما تكون تهورا وطيشا، قد تحقق بعض فوائدها لقاء الكثير من الشرور كالاضطراب و إزالة النظام و البناء الاجتماعي الذي يعتمد عليه خير الناس.

2 – عبد الرحمن ابن خلدون:إذا كانت الفكرة الرئيسية لفلسفة العقد الاجتماعي تهدف إلى إيجاد معادلة موضوعية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم فإن " كل ذلك لا تعارض بينه وبين التراث الاسلامي في المسألة السياسية، بل إن جمهور أهل السنة يصفون الإمامة بأنها عقد ويقول ابن خلدون: (و كانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهدة، فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري)."[11]

ويميز ابن خلدون بين مفهوم القوة و الاستبداد حيث أن" الاستبداد هو الانفراد بالحكم، وبناء الدولة يعتمد على القوة التي ترجع في أساسها إلى الجماعة المسماة بالعصبية وهذه الجماعة هي التي تختار من بينها رجلا تتوفر فيه شروط الحكم (الكفاءة)، غير أن ذلك لا يعني أن اختيارها له يخول له الاستبداد بالموقف و لا يعود إلى استشارتها في أمور الدولة، بل العكس من ذلك فلا بد من الاستشارة والتعاون و الانسجام لأنه يستمد قوته من الجماعة التي اختارته. وكلما استمدت السلطة قوتها من الشعب واعتمدت عليه وتعاونت معه وخاصة الفئة الواعية الخلاقة كلما كانت في مأمن من الخطر و الضعف و في منجاة من الاحتلال الأجنبي وازدادت قوة وازدهارا ومنعة."[12]

3 – المشاركة السياسية عند فلاسفة العقد الاجتماعي:

أ – توماس هوبز و المشاركة السياسية : تعرضت أفكار توماس هوبز Thomas Hobbes لكثير من الانتقادات لأنه ألغى حق المشاركة السياسية لأفراد المجتمع من خلال تأسيسه لنظرية العقد الاجتماعي على السلطة المطلقة للحاكم التي يراها أفضل من حالة الفوضى الكاملة، وأضاف بأنه لا

يجوز الخروج على المجتمع المدني مهما كانت الأسباب ولو تطلباستخدام القوة من قبل الحاكم لمنع ذلك. حيث العقد الاجتماعي عنده عقد نهائي غير قابل للإلغاء، لأن حله يعود بالأفراد إلى الطور الطبيعي، طورالفوضى والشقاء. و السيادة الناجمة عن هذا العقد هي سيادة مطلقة غير مقيدة بأي قيد، وللحاكم القدرة والحرية المطلقة في تشريع القوانين.

ب – المشاركة السياسية عند جون لوك : يتناقض جونلوكJohn Locke مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها توماس هوبزلأنها لا تعتبر نمط منأنماط الحكم المدني، لذا فإن جون لوك يضيف في عقده الاجتماعي إمكانية مراقبة و عزل السلطة إذا تجاوزت صلاحياتها و إذا أضرت بأملاك المواطنين ومست بحرياتهم من دون وجه حق، و بهذا فقد جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة، ويشدد لوك أن عزل السلطة أو الحاكم يكون عزلا منظما بالوسائل السلمية بدلا من العصيان العنيف و الحرب الأهلية فقد كان همه الرئيسي النظام و الأمن.

و الملاحظ أن لوك لم يكن ثوريًا رغم كونه منظرًا لثورة. وكان يحذر من السيادة الشعبية كما يحذر من الملكية المطلقة، و بهذا يكون جون لوك مؤسس ما يعرف بالملكية الدستورية .

ج – نظرية جان جاك روسو في المشاركة السياسية: إن "جان جاك روسو" أول من تصور مجتمعا يقوم على النظام الديمقراطي المباشر في العصرالحديث، حيث دع ا في مؤلفه "العقد الاجتماعي" إلى تطبيق المنهج الديمقراطي في الحكم القاضي بحكم الشعب بالشعب، فهو يرى أن نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا إلا ممثلين، فهم إلامنفذين لإرادتهم وكل قانون لا يوافق عليه الشعب، لا يمكن أن نسميه قانون. ويرى "جان جاك روسو" أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة التي هي إرادة الشعب، أي السيادةالشعبية، التي لا يمكن تطبيقها إلا من خلال الديمقراطية المباشرة عن طريق مشاركة سياسية واسعة للمجتمع، كما ذهب الى القول أن الحكومة ماهي إلا هيئة تتألف من أعضاء مندوبين عن المواطنين، فهم موظفون، يمكن للشعب عزلهم إذا أراد ذلك .

4– ألكسي دي توكفيلAlexis de Tocqueville (1805 –1859):

من خلال مؤلفه " الديمقراطية في أمريكا la démocratie en Amérique " أظهر اقتناعه " بالدور الذي تلعبه الديمقراطية في الحياة السياسية أثناء رحلته للولايات المتحدة الأمريكية،وسجل اعجابه بالنشاط السياسي وبنظام الانتخابات العامة . والعملية الديمقراطية التي يشير إليها توكفيل هي أقرب للجانب الاجتماعي من السياسي"[13]، حيث ان المشاركة السياسية تساعد على تحقيق السلم الاجتماعي و الوقاية من خطر الصراع بين مختلف مكونات المجتمع العرقية و الدينية و السياسية، كما تمكن من ابقاء الصراع في حدود السلمية والشرعية في اطار الأحزاب السياسية.

5 – نظرية برودون في المشاركة السياسية:

يبدو أن الفيلسوف والسياسي الفرنسيبييرجوزيفبرودونP.J - Proudhon(1809 – 1865) كان شديد التطرف في مسألة المشاركة السياسية للشعب ، حيث يُعتبر 'برودون أحد فقهاء 'النظرية الفوضوية'، فهويلغي دور المشاركةبمفهومها التقليدي، ويعوضها بالممارسة السياسية المباشر، والجماهير هي القوة المحركة للثورة، وأن صواب القرارات مرتبط بحكم الشعب لنفسه بنفسه، ويجب أن يكون التغيير الاجتماعي السياسي من القاعدة إلى القمة، عندما ينتهي هذا التغيير يكون إعادة البناء الاجتماعي من صنع الجماهير ذاتها "[14].

6– المدخل البنائي الوظيفي: إن رواد البنائية الوظيفية و على رأسهم بارسونز ينظرون إلى المجتمع باعتباره نسق متداخل العناصر أو الأنساق الفرعية التي لا يمكن فهمها أو فهم مكوناتها،إلا من خلال معرفة علاقتها بالكل، بحيث أن أي تغيير في مكونات الأنساق الفرعية سوف يؤدي بالضرورة الى حدوث تغيرات في بقية الأجزاء المكونة للنسق الكلي. و ترى الوظيفية أن المجتمع " بوصفه نسقا متكاملا تسود بين أجزائه علاقات التكامل والتساند و التضامن في ظل قيم عامة مشتركة تكتسب قدرا من الشرعية. وفي اطار هذا الاتجاه الفكري ظهرت مصطلحات سياسية كالديمقراطية المستقرة و الشرعية و التحديث السياسي. فالذين يميلون إلى تبني الاتجاه البنائي الوظيفي من علماء الاجتماع السياسي ينظرون إلى النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة ايجابية للنسق الأكبر و المجتمع،" [15] أي أن المشاركة السياسية لأفراد المجتمع في إطار ديمقراطية حقيقية تؤدي دورا ايجابيا في المجتمع. ومن خلالهذه المشاركة السياسية المعبرة عن أهداف المجتمع ينتج ما يسميه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز **القوة السياسية** « **Political Power** » حيث "يفهم بارسونز القوة بوصفها مطابقة **للسلطة الشرعية** ، و هي السلطة التي تنبع في تصوره من أهداف جماعية متفق عليها " [16] وفي إطار التحليل الوظيفي يمكن القول أيضا أن المشاركة السياسية باعتبارها جزءا من النسق السياسي تتأثر بفعل طبيعة وخصائص مكونات الأنساق الفرعية الاخرى للمجتمع كالنسق الفرعي الاجتماعي أو القرابي و النسق الاقتصادي والنسق الثقافي.

7– نظرية الصراع الكلاسيكية (الماركسية): ترى نظرية الصراع الكلاسيكية(الماركسية) أن هناك صراع طبقي ينتهي بانتصار طبقة العمال (البروليتاريا) على الطبقة البرجوازية ويتحول النظام من رأسمالي إلى نظام اشتراكي، و بعد ذلك تقوم بممارسة السلطة عن طريق طليعتها 'الحزب الشيوعي' الذي ينوب عنها في ذلك في إطار نظام الحزب الواحد الذي يوصف غالبا بالدكتاتورية، وبهذا تنتكس الديمقراطية التي يريد هذا الفكر تحقيقها و يتراجع دور المشاركة السياسية التي كانت سائدة في النظام الليبرالي الرأسمالي الذي يقوم على النظم النيابية والبرلمانية ومجالسه.

8- نظرية الصراع المعاصرة: " إن فحص الأعمال الخاصة بنظرية الصراع المعاصرة يكشف عن تمسك كل من لويس كوزر Lewis A . coserو رالف داهرندوفDahrendorfRalfو س. رايت ميلز c. Wright Millsبنظرية الصراع بوصفها بديلا للوظيفية قابلة للتطبيق، و التأكيد على تجديد التوازن و على الجانب الايجابي للصراع بوصفه وظيفيا. و تعتبر المشاركة السياسية التقليدية وسيلة لحل الصراع بين المجتمع و الدولة من خلال الشرعية، فلا يمكن أن يضل المجتمع في حالة توتر لذلك يكون الهدف هو الوصول للتوافق. و إذا كان دوركايم يرى أنه من المستحيل إلغاء الصراع فقد أوضح زيمل أن الصراع هو شكل من أشكال التطبيع الاجتماعي أي أنه ظاهرة اجتماعية." [17] لذلك فمن شأن المشاركة السياسية أن تعمل على تقليل التوتر و الصراع من خلال التنافس على السلطة في إطار السلمية و الشرعية.

9- النظرية الشعبية الديمقراطية: " ترى أن الديمقراطية تتطلب أن يتفاعل المواطن بصفة مستمرة مع المناصب الحكومية فيما يختص بالسياسة العامة، وكلما زادت مناقشة الناس للشؤون السياسية مع أقرانهم كلما زاد اهتمامهم ومشاركتهم في الحملات القومية وفي التصويت، وينشأ التنافس على المشاركة المحلية في الأحزاب و الجمعيات التطوعية و المصانع و المؤسسات، وبذلك يكتسب المواطنون المعايير الديمقراطية و المهارات و الخبرات، وقد لاحظ السياسيون عوائد هذا التعليم المدني للمجتمع Civic Education. وينظر إلى نظرية المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الد يمقراطية داخل المجتمع.

10- نظرية المشاركة والديمقراطية: يعود الفضل في بلورة هذه النظرية إلى كارول باتمان Carol patmen من خلال اجتهادها في التعرض لأعمال عدد من العلماء المهتمين بالد يمقراطية، " وتشير باتمان إلى أن هذه النظرية تقوم على فرضين أساسين، الأول: هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم و المشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة، الفرض الثاني: هناك علاقة طردية بين مجال العمل الصناعي و المشاركة." أي أن المشاركة تزداد في المجتمعات الصناعية.

11- نظرية الاختيار العقلاني:اشتقت هذه النظرية من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في علم الاقتصاد السياسي، وبفضل جهود مجموعة من العلماء على رأسهم ليفي Levi و جيمس س . كولمان James S . Colman.و ترى نظرية الاختيار العقلاني في تفسيرها للمشاركة السياسية أن الأفراد في اطار المناخ السياسي للمشاركة السياسية يقمون بحساب التكاليف والفوائد الخاصة بالمشاركة السياسية، أي البحث عن المنفعة و التي قد لا تكون عائدا نقديا لكن قد تكون مزايا و منافع أخرى مثل الحصول على القوة، أو التفوق أو خدمات عامة.

ومن خلال مدرسة فرجينيا الاقتصادية السياسية يظهر ا صرطلاح أخر يساهم في تحليل السلوك السياسي للمشاركة السياسية والمعروف بـ السوق السياسي Politicalmarket حيث يشير إلى أن

المواطنين و السياسيين الذين يشاركون في السوق السياسي يحاول كل منهم الحصول على تحقيق اقصى فائدة ممكنة من خلال المشاركة السياسية .

12- الاتجاهات النسوية:اشتهر الفكر النسوي feminism كمدافع عن قضايا المرأة من خلال محاولته تأصيل مكانة المرأة وحقها في التمتع بمزايا المواطن العادي وبلوغ قيمة المساواة بين الجنسين، و محاولة إحداث قطيعة مع الأدوار التقليدية السائدة للمرأة من إعادة النظر في أساليب و مضامين التنشئة الاجتماعية و التي –حسب فكرهم– تكرس ظلم و معاناة المرأة.وتشترك اتجاهات الفكر النسوي (الليبرالي– الاشتراكي– الماركسي– الاتجاه النسوي الراديكالي ونظرية النوع Gender theory)في التمسك بمبدأ الحقوق المتساوية لكل البشر بما فيها حق المشاركة السياسية في مختلف قنواتها بدءا بالحق في الانتخاب حتى تولي مناصب سياسية عالية في قمة هرم السلطة.

13- نظرية التحديث السياسي: لقد تبلورت الرؤى النظرية لأنصار نظرية التحديث في ضوء متغيرات النمط البارسونزية، ونظرية 'بارسونز' عن الفعل والنسق الاجتماعي، حيث فتحت المجال أمام علماء التحديث السياسي بغرض تقديمرؤية معينة للتغير في المجتمعات الموجودة خارج إطار العالم الحديث .

و توصف الأنساق السياسية في مجتمعات العالم الغربي المتقدم بالديمقراطية القائمة على التعددية، وهذا ما يعكس المستوى العال من المشاركة السياسية، بينما توصف نظيرتها في مجتمعات العالم الناميبالاستبدادية، هذا ما يترتب عنه تركز صنع القرارات في أيدي صفوة من المجتمعات النامية يصاحبه تقلصفي المشاركة السياسية، حيث تتسم المجتمعات المتخلفة ببناء سياسي تجد فيه صفوة محظوظة لديها القدرة على ممارسة نوع من الأوليجاركية على القاعدة الجماهيرية المغلوبة، وهذا ما ينتج عنه انعدام فرص المشاركة السياسية أمام هذه الجماهير.

إن المشاركة السياسية لا توجد في شكلها المثالي، إلا في ظل بناء سياسي حديث في مجتمع حديث يتصف بالتحضر، انتشار التعليم، طبقة وسطى واسعة للتصنيع، وزيادة الدخل القومي، هذا ما ينتج عنه وجود أفراد ذوي دخول مرتفعة، فكل هذه الشروط تعمل على زيادة الشرائح السياسية في المجتمع فيؤدي بدوره إلى تعدد الجماعات المتنافسة، كما تتوزع القوة بينها بما يحقق مشاركة سياسية عالية المستوى للأفراد المجتمع.

و يذهب "ليرنر" في هذا الصدد إلى النتيجة التالية: " تعد المجتمعات التقليدية مجتمعات لا مشاركة " إذ يرتبط فيها الناس في مجتمعات محلية منعزلة عن بعضها الآخر وبعيدا عن المركز– بروابط النسبوالقرابة، وعلى النقيض من ذلك يذهب ' ليرنر' أيضا إلى أن المجتمع الحديث يعد مجتمعا مشارك ، حيث أن النسق السياسي في المجتمعات النامية يعد استمرارا وامتدادا للنسق التقليدي الذي عرفته هذهالمجتمعات قبل نيلها للاستقلال، لأن نظام الحزب الواحد ما هو إلا استمرارية في التخلفوالتقليدية

فالمشاركة السياسية في هذه الدول تعد مشاركة شكلية، وهذا راجع إلى سيادة نظام الأحادية الحزبيةالذي تم إقراره من خلال الدور الذي قامت به الصفوة الحاكمة.[18]

ثالثا / أهمية المشاركة السياسية:

تمثل المشاركة السياسة الأساس لأي نظام ديمقراطي وتعتبر أحد الشروط المطلقة له، حيث لا يمكننا الحديث عنالديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسة، و التي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح وما يعرف بـ " التنمية المستدامة " "Sustainable Development" للمجتمعات، وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية .

" و قد برز مفهوم التنمية Developmentمنذ الحرب العالمية الثانية للدلالة على عملية إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وقد انتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في الستينات من القرن العشرين، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. "[19]

وتكمن أهمية المشاركة السياسية في ذلك الترابط العضوي بينها وبين عمليةالتنمية بشكل عام في كافة الدول وفي كافة المجتمعات إذا أردناتنمية شاملة ومستدامة، حيث "تمكن المشاركة السياسية المجتمع من طرح قضاياه واحتياجاته الفعلية، ممايجعل السلطة السياسية تضع الخطط والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات،وبالتالي طرح الفكر التنمويالمناسب وتنفيذه. إن هذه المشاركة وتوصيل هذه القضايا والاحتياجات يجعل المجتمع يتابع هذهالقرارات والمشروعات الحكومية، وتكوين رأي عام بصددها يسعى لكشف أوجه القصور فيهايساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها، على ضوء الإمكانات المتاحة." [20]

و الملاحظ أن معظم الدول النامية ترفع شعار ' الخبز قبل الديمقراطية ' وبالتالي عدم اعتبار المشاركةوالعمل السياسي أولوية، بل يصل الأمر لحد حظر هذا العمل للتركيز على التنمية.

وأصبحالاستقرار السياسي بأي ثمن هو مطلب دعاة التنمية في العالم الثالث، حتى أن مفكرًا سياسيًا مثلصموئيل هنتنجتون يقول: من ينادي بالتنمية في الدول النامية ينادي بقدر أقل من المشاركةالسياسية في مجتمعات هذه الدول، حيث تقود المشاركة السياسية حتمًا للتفكك السياسي. وبعبارة أخرى كأنه يقول إن المشاركة السياسية هي نقيض للتنمية في هذه المجتمعات.إن المشكلةليست في اجتماع التنمية والديمقراطية أو التنمية والمشاركة السياسية أو سيرهما معًا، لأنالتنمية السياسية هي إحدى دعائم التنمية المستدامة. لكن ربما المشكلة تكمن في القائمين على هذه التنمية التي يسخرونها لأهدافهم ومصالحهم الذاتية دون الالتفات لمصالح العامة أوالمواطنين، مما يحول دون تحقيق التنمية ودون إشاعة الديمقراطية[21].

إن المشاركة السياسية تمثل المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريقالتركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية،وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها، كما أنها تعتبر متغير أساسي لأي جهود تنموية من خلال دورها في محاربة الفساد و تحقيق الشفافية والحفاظ على المال العام وبالتالي الوصول الى الحكم الصالح الذي هو أحد مقومات التنمية المستدامة. وتتيح أيضا للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، و ممارسة الضغوط على صناع القرار لاتخذ سياسات وبرامج تخدم عملية التنمية، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه.

"فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيامبدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة،وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصالتدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع. وتعتبر المشاركة السياسية أيضا إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية،وسياجا أمنيا للديمقراطية، وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهمحول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون، وعدم احتكار العمل الوطني لصالحفئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي" [22]، وبهذا تفتح المجال لتعددية حزبية تخلق معارضة قوية تساعد على تدعيمالممارسة الديمقراطية وترسيخها،وبالتالي تساهم في الاستقرارالسياسي مما يعني الانفتاح الاقتصادي والبيئة الاستثمارية الجاذبة والتنمية. كما يرى المفكر المغربي محمد عابد الجابر أنه "من دون الديمقراطية، من دون التعبير الديمقراطي الحر من خلال صحافة حرة و أحزاب متعددة و انتخابات و مؤسسات دستورية لا يمكن احتواء مشكلة الطائفية و التعصب الديني و لا مشكلة الاقليات احتواء سلميا سليما وصحيحا." [23]

ويؤكدالعديد من المفكرين الإسلامين على أهمية المشاركة السياسية أو ما يعرف في التراث الإسلامي بالشورى التي تمثل القيمة الديمقراطية الإسلامية، حيث يرى الدكتورإسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي أن " آيتي الشورى قد نزلت و لم يكن يومئذ أحد من الموافقين أو المخالفين يطالب بالشورى أو يتحدث عنها أو يشكون فقدانها، وإنما جاء التنزيل بهذا الأمر لأن المجتمع الذي يراد له الاستقرار و الاستمرار ينبغي أن يقوم على الشورى، فالشورى في الاسلام كانت نتيجة حكم إلهي، وكانت تهدف إلى إنشاء المجتمع الصالح المستقر وبنائه." [24] و يؤكد العلامة أبن خلدون على أهمية الشورى فيقول: " فإذا نزل الهرم بالدولة و تقلص ظل الدولة عن القاصية احتاج أهل أمصارها إلى القيام على أمرهم و النظر في حماية بلدهم و رجعوا إلى الشورى" [25] .

وفي المقابل فإن ظهور أزمة المشاركة السياسية يساهم فيانعدام الاستقرار السياسي والذي يلعب دورًا كبيرا في عملية اعاقة التنمية بشكل عام، كما أن غياب مشاركة سياسية حقيقية بغلق المجال

السياسي أمام أفراد المجتمع من شأنه إحداث حالة من الاغتراب السياسي لدى الموطنين، و يضع الدولة في موقع القابلية للثورة – حسب المفكر العربي عزمي بشارة – وهذا ما قد يدفع إلى مشاركة سياسية غير تقليدية و غير شرعية و في المحصلة تكون غير سلمية تؤدي إلى خراب الدول .

رابعا / المشاركة السياسية (أشكالها – مستوياتها – مجالاتها)

لا يمكننا اختزال المشاركة السياسية في وسيلةأو أسلوب وحيد، بل تتعدد من حيث أشكالها و مجالاتها وأساليبها، وتتفاوت هذه الأشكال وتلك الأساليب عادة من حيث أهميتها وفعاليتها في النسق السياسي، وهي تختلف عادة من مجتمع إلى أخر ومننظام سياسي إلى أخر حسب الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية المميزة لكل مجتمع،و تختلف أشكالها و مجالاتها من وقت إلى أخر داخل المجتمع الواحد أو النظام السياسي الواحد، تماشيا معمتطلبات الواقعو وفقا لمستوى التطور و التحديث الذي حققه هذا المجتمع أو ذاك.

1 – أنماط أو أشكال المشاركة السياسية:

" لقد اجتهد العديد من الباحثين والمفكرين في تحديد أشكال المشاركة السياسية حسب واقعهم لكن تجمع معظم الدراسات على أنها تنقسم إلى قسمين:

أ– المشاركة السياسية التقليدية– Conventional Participation

ب– المشاركة السياسية غير تقليدية – Unconventional Participation

فالمشاركة التقليدية تمثل سلوك سياسييستخدم القنوات الشرعية للحكومة ذات الصيغة القانونية،ومثال ذلك الانتخابات. في حين أن المشاركة غير التقليدية هي السلوك غير السائد والذي يتحدى أو يهددالقنوات الحكومية الشرعية، ورغم أن الأمريكيين يرفضون بصفة عامة أعمال السياسة غير التقليدية فقد اتضح أن المشاركة غير التقليدية قد حققت النجاح في التأثير على سياسة الحكومة حيث يمكن أن تكون الأنشطة غير التقليدية وغير القانونية مثل حرق اللافتات وغلق الطرق، لها وقع على المسئولين في تغيير سياستهم، وسماع مطالبهم التي لم يكن أحد يعيرها انتباها من قبل." [26]

إن الأنشطة غير التقليدية للمشاركة السياسية يعتبر بعضها قانوني في بعض الدول وغير قانوني في دول أخرى،ويتصدر هذه الأنشطة التظاهرو الاعتصام واحتلال الأماكن العمومية و الاشتباك مع قوات الأمن و التعرض لمنشآت الدولة بالتخريب، و الإضراب و غير ذلك من السلوكيات السلبية . ورغم أن هذه الأنشطة تتطابق في جوهرها مع العديد من التعاريف التي قدمها المهتمون بالمشاركة السياسية من حيث سعيها للتأثير في القرار السياسي وتوجيه السياسة الحكومية و الدفاع عن مصالح الجماعة، إلا أنها تثير جدلا واسعا حول اعتبارها مشاركة سياسية، فالكثير من الدارسين و الباحثين يرون أن المشاركة السياسية يجب ألا تخرج عن نطاق أنشطة التدخل الشرعية أو القانونية في الحياة السياسية .

2 – مستوياتها :

وضع كل من" Altoffو Rushتدرج المشاركة السياسية وفق مستوياتها وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (01) :يوضح تدرج مستويات المشاركة السياسية حسب Altoff "وRush[27]

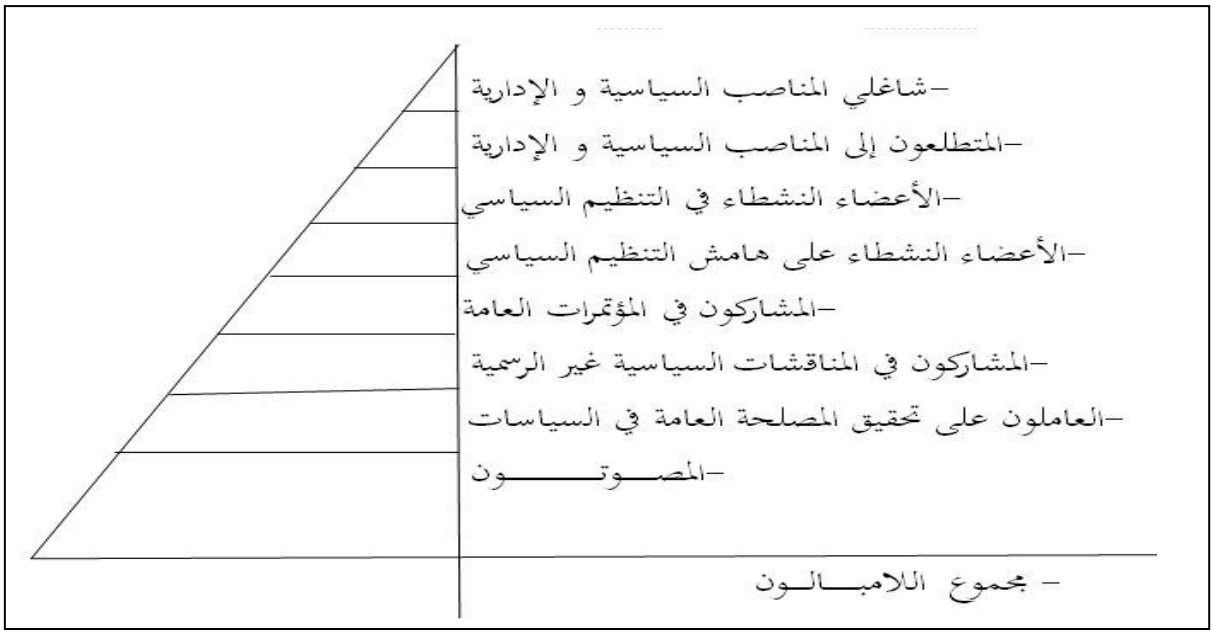

ويفترض ليستر ميلبراثفي كتابه " المشاركة السياسية"(1965) وجود تسلسل هرمي للمشاركة يتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام ويكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات[28]

أ – **المجالدون (Gladiators)**: وهم النشطون دائما في مجال السياسة، ورأى أنهم يشغلون نسبة ما بين 5 % إلى 7 % في المجتمع الأمريكي.

ب– المتفرجون (Spectators): وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى، ويمثلونفي المجتمع الأمريكي حوالي 60 %.

ج– اللامبالون (Apathetics): وهم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق ويمثلون حوالي33%.

3 – مجالات(قنوات) المشاركة السياسية :قام ليستر ميلبراث بتصنيف الأنشطة السياسية على أساس درجة فعاليتها و قام بترتيبها تصاعديا، فكلما اتجهنا إلى الأعلى تضاءلت نسبة المشاركة، وأما درجة فعاليتها في تحقيق الهدف تكون كبيرة مقارنة بالقاعدة فكان تقسيمه إلى أنشطة المتفرجين أو أنشطة قاعدية(التصويت، المشاركة في مناقشات سياسية.....) أنشطة انتقالية (حضور اجتماعات و مؤتمراتسياسية، مساهمات مالية، الاتصال بصانعي القرار...) أنشطة فعالة أو أنشطة النضال السياسي(تولي منصب حزبي، الترشح، الاشتراك في الحملات الانتخابية...)

شكل رقم (02) : هرم ميلبراثMilbrath للمشاركة السياسية

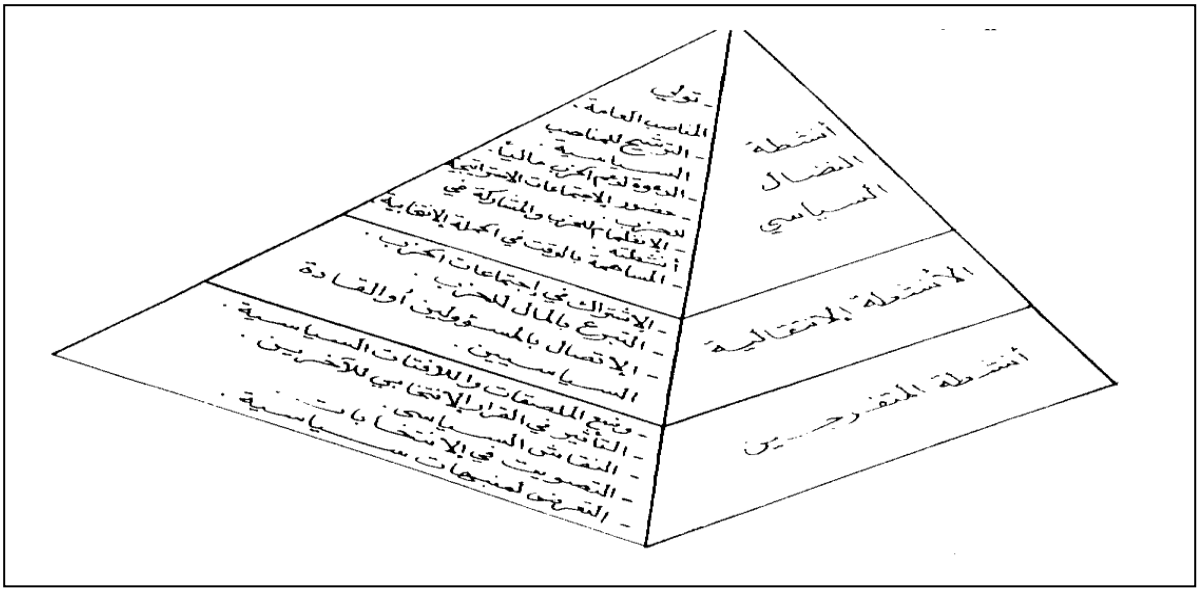

المصدر : فيصل ساولي، **متابعة وسائل الاعلام والمشاركة السياسية** ، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2001، ص :60

خامسا / العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية :

يرى العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية أن مستويات و أشكال المشاركة تتأثر إلى حد كبير بـلمتغيرات السياسية فهي ذات التأثير الواضح في السياق العام،لكن بالرغم من أهمية المغيرات السياسية في التأثير على المشاركة، إلا أن كثيرا من الدراسات ذات الطابع الإمبريقي التي أجريت في العديد من دول العالم برهنت على وجود جملة من المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية من شأنها التأثير على أشكال و مستويات المشاركة السياسية .

1 – العوامل الاجتماعية:

أ – **محل الإقامة:** يساهم العامل الجغرافي أو محل الإقامة للفرد في التأثير على مستوى وأنماط المشاركة السياسية، حيث يرى الباحثون أن المشاركة السياسية تكون مرتفعة في المدن نظرا لوجود شبكات الاتصال بها مما تساعدها في تسهيل التفاعل الاجتماعي، و تكون منخفضة في الريف،" ويرى ليرنر أن التحضر يقود إلى ارتفاع مستوى التعليم و تنمية الاتصال الجماهيري و المشاركة، ويقول لاسكي أن الديمقراطية المنظمة هي نتاج التحضر"[29]. غير أن بعض الباحثين يؤكدون أن تطور الاتصال الجماهيري و حركة الهجرة الحضرية– الريفية جعل الإقامة في المدن لا تعني شيئا بالنسبة للمشاركة، و أن التأثير الفعلي هو نمط الحياة الحضرية سواء في الريف أو غيرها.

ب – التركيب العمري (السن) :يستخلص كل من "ملبراث" و "جويل" أن المشاركة تزداد مع تقدم السن، و تبلغ ذروها في الأربعينيات و الخمسينيات، و تنخفض تدريجيا فوق الستين [30]. حيث أن الفئة

العمرية أقل] من 25 سنة [هي الفئة الأقل اهتماما بالنشاطات السياسية، و هناك من يرى أن الشباب هم أكثر الفئات العمرية اتجاها نحو المشاركة السياسية غير التقليدية كأعمال التمرد و الشغب، التي هي تعد شكل من أشكال النشاط السياسي حسب بعض الباحثين.

ج – التركيب النوعي (الجندر/ الجنس) :الاتجاه العام التقليدي يرى أن الرجال أكثر مشاركة من النساء و هذا ما أثبته دراسة "Nie" و "Kim""Verba" حول فروق الجنس و علاقته بالمشاركة السياسية، و أخذوا أدنى مستوى من مستويات المشاركة السياسية و هو التصويت في الانتخابات، و كانت النتيجة أن الذكور أكثر اهتماما بالحياة السياسية من الإناث، مع اختلاف نسبة الفروق بينهما من مجتمع إلى أخر، و هذا حسب الثقافة الاجتماعية و القيم و التقاليد التي تسود تلك المجتمعات و مكانة المرأة فيها. [31]

د – التنشئة الاجتماعية و السياسية:تتوقف أشكال ومستويات المشاركة السياسية لأفراد المجتمع على جانب كبير من نمط التربية التي يتلقاها الفرد عبر مراحل تكوينية في إطار مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة (الأسرة، المدرسة.....)، بل المحيط الاجتماعي عامة الذي يعيش فيه. لهذا يمكن اعتبار التنشئة السياسية كعملية تفاعل إنساني من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد و تشكيل نمط سلوكه السياسي،و تحديد وافعه وميوله تجاه المشاركة في مجالات العمل السياسي، من خلال منحه قدرا من الثقافة السياسية.

هـ – العلاقات القرابيةو العشائرية (العصبية القبلية):يمكن أن تكون العصبية أو التضامن في نطاق العلاقات القرابية و العشائرية دافعا للمشاركة السياسية، بحيث يكون ترشح أحد الأقارب أو أحد أبناء القبيلة دافع أساسي للتصويت لصالحه من منطلق العصبية، ففي دراسة للدكتور" عبد العزيز خزاعلة" الموسومة بـ" المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية فيالأردن – دراسة تحليلية لرأي النخبة – " توصلت بأنه للعلاقات القرابية والعشائرية دورا أساسيا فيالمشاركة السياسية وفي العملية الانتخابية." [32]

و الملاحظ أن هذا النمط من الفعل السياسي ينتشر في المجتمعات التقليدية، وهذا ما جعل الكثير من المرشحين في مختلف المستويات السياسية يستثمرون في العصبية من أجل تحقيق مكاسب سياسية على حساب برامج تخدم المجتمع و عملية التنمية.

2 – العوامل الاقتصادية:

أ– الدخل :" تشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الثروة و التصنيع و المشاركة السياسية، حيث تؤكد دراسة 'ليبست' ارتفاع مستوى التصنيع في المجتمعات الديمقراطية عكس المجتمعات الدكتاتورية، ويترتب على الارتفاع في مستويات الدخل والتصنيع ارتفاع مستوى المشاركة السياسية. " [33]

و يعتبر الدخل كمتغير اقتصادي من محددات معدل المشاركة السياسية فترتفع كلما أرتفع الدخل وتنخفض مع انخفاضه، و تفسير ذلك بأن الزيادة في الدخل توفر للفرد الوقت و تمكنه من الحصول على

المعلومات، و توسع من خبرته، و دراسة Michael Brouwer حول علاقة الدخل بالتصويت في الانتخابات الرئاسية في كولومبيا عام 1970، تعد نموذجا لدراسة أثار الاختلاف في الدخل على نتائج التصويت.

ب- الحالة المهنية:واذا كان لمستوى الدخل تأثير على المشاركة فإن للحالة المهنية دور واضح في التأثير هي الأخرى، حيث تدفع البطالة – خاصة لدى الشباب – إلى توع من العزوف عن المشاركة السياسية في صورها التقليدية وتفاقم مشكل البطالة قد يؤدي إلى مشاركة سياسية غير تقليدية أكثر راديكالية، و قد كان تفشي البطالة من أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، حيث كان لها دور بارز في تفجير أحداث 1988 وما أعقبها من أحداث سياسية تمثلت في الانتقال إلى الديمقراطية بفضل تعديل الدستور الذي فتح المجال للتعددية السياسية و الحزبية، لتنتقل البلاد بعد ذلك إلى حالة من اللاأمن و عدم الاستقرار ميزت عشرية التسعينات.

ج –المهنة: إن طبيعة المهن توفر متطلبات المشاركة السياسية، فالأفراد ذوي المهن الأعلى وضعا يميلون لأن يكونوا أكثر نشاطا من الناحية السياسية من غيرهم.

3 – العوامل الثقافية:

يرتبط التعليم كمتغير ثقافي بالمشاركة السياسية بعلاقة طردية، فالأفراد الذين لديهم مستوى لابأس به من التعليم، تكون لديهم أيضا معرفة سياسية و مهارات و رأي في السياسية، ولهم دور في ممارستها، و ذلك يجعلهم يدركونالقدرة على التأثير في صنع القرار، و الشعور بأن المشاركة في الحياة السياسية واجب، وهو الطريق الوحيد للتغيير من وضعهم الاجتماعي. [34]وبهذا يمكن النظر إلى العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية على أنها طردية، والتعليم في هذا الاطار يصير عملية تنشئة تهدف إلى اكساب المواطن المهارات السياسية اللازمة للمشاركة و تكوين الاتجاهات و القيم و المعتقدات السياسية في إطار الثقافة السياسية التي يعرفها **إريك راو** Eric Rowبأنها " مفاهيم وقيم و اتجاهات الأفراد نحو شؤون السياسة و الحكم" [35]، كما تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي وتكوين الوعي السياسي للفرد، حيثتمكنه من التوفيق بين مجموعة من الخيارات و التمييز والتحليل وحسن الاختيار أثناء المواعيد الانتخابية على أسس وقواعد عقلانية وغير عشوائية وجعله أعمق وعيا .

إن إقبال المواطن على المشاركة في الانتخابات والانخراط في الأحزاب والجمعيات وغيرها من مظاهر النشاط، ترتبط أساسا بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فقد " خلصت دراسة عبدالرحمن حمدي (1994) حول ثقافة المشاركة السياسية للفلاحيين المصريين، إلى نتيجة مفادها أن الثقافة السياسية لدى الفلاحيين المصريين تكرس نمط الثقافة السياسية غير المشاركة، إضافة إلى تدني مستوى مشاركتهم السياسية، وانخفاض مستوى المعارف السياسية لديهم.

كما يرى ديلي كابريني DelliCaprini وآخرون 1996 في الثقافة السياسية عنصراً ضرورياً للمشاركة السياسية، لأن المواطنين لا يستطيعون اتخاذ حسابات عقلانية وموضوعية حول ما إذا كانت مشاركتهم السياسية ستكون في صالحهم أو في غير صالحهم، دون توفر الحد الأدنى من المعلومات حول القضايا والموضوعات العامة التي تهمهم وأفادت دراستهم على وجود علاقة بين التعليم وما يتعلمه الأفراد في المؤسسات التعليمية وبين المعرفة السياسية، حيث ينعكس ذلك على سلوك الأفراد ومرونة تفاعلاتهم وقدرتهم على الحراك السياسي الفاعل. كما أن مقدار أو حجم المعلومات السياسية والمدنية المتحصلة هي التي تحدد توقعات مشاركة الأفراد السياسية، بما يعني تزايد نزعة الأفراد نحو المشاركة السياسية مع تزايد معارفهم السياسية ومستوى تعليمهم.

و أكدت دراسة نايمي و جون (Niemi and Junn,1998)العلاقة بين المعرفة السياسية وتعزيز ممارسة القيم الديمقراطية في المجتمع، حيث افادت الدراسة أن الأفراد الذين لا يعرفون أهمية قيم الديمقراطية لا يفهمونها، وبالتالي لا يعتقدون بها ولا يحترمونها [36].

4 – العلاقة بين وسائل الإعلام و الاتصال و المشاركة السياسية:

تعتبر وسائل الإعلام من المؤسسات الرئيسية في تشكيل الثقافة السياسية و تشكيل الرأي العام الذي يعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية و تفعيل المشاركة السياسية، بحيث تعمل وسائل الاعلام التقليدية (تلفزيون – إذاعة – جرائد) و الإعلام الجديد المتمثل في شبكات التواصل الاجتماعي في الانترنت على تكوين الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، أي وجود علاقة ارتباطية بين المشاركة السياسية و مختلف وسائل الاعلام والاتصال. ومنه نستنتج أن الإعلام والديمقراطية ثنائية متلازمة وذلك على الرغم من اختلاف وجهات النظر في تحديد أسبقية طرفها الأوّل عن الثاني أو العكس. فلا يمكن في الحقيقة، الجزم بأنّ الديمقراطية هي التي تنتج الإعلام الحرّأو بأنّ الإعلام الحرّ هو الذي ينتج الديمقراطية.

والإعلام كنسق اجتماعي دينامي له دوره ووظائفه في البناء الاجتماعي،وفي الحياة السياسية، فأهميته تعادل أو تفوق ما للأسرة، المدرسة وجماعاتالرفاق في التأثير على التنشئة الاجتماعية عامة والسياسية خاصةحيث تحفز الناخبين المحتملين على المشاركة الفعلية في الانتخابات.ومنه يمكن القول أن لوسائل الاعلام والاتصال دور في توجيه الآراءوتكوين الوعي وتفعيل المشاركة السياسية و تحويل الأغلبية الصامتة إلى أغلبية فاعلة و مُشاركة،كونها تستقطب شريحة كبيرة من فئات المجتمع.

في المقابل تحاول بعض المعارضات السياسية من خلال وسائل الاعلام و الاتصال على بناء وعي سياسي معارض للمشاركة الانتخابية والدعوة إلى مقاطعتها، وهناك من الباحثين من يرى أن هذه المقاطعة الواعية نوع من المشاركة السياسية لأنها تهدف إلى التأثير على النسق السياسي و صنع القرار الحكومي وبهذا تكون كوسيلة ضغط على السلطة السياسية.

سادسا / أزمة المشاركة السياسية:

تعد أزمة المشاركة السياسية (political participation crisis)من أبرز القضايا التي شغلت السياسيين و المهتمين بالمشاركة السياسية و مستقبلالديمقراطية، نظرا لخطورة وأثار هذه الأزمة و دلالات أسبابها، حيث تشترك جملة من العوامل إحداث هذه الأزمة يأتي في مقدمتها الأمية و الجهل حيث أن نسبمرتفعة لمعدلات الأمية يؤثر سلبا على معدلات المشاركة السياسية و تدنيها لدى أغلبية أفراد المجتمع و جهل المواطن بما يجري حوله في الحياة السياسية حتى و إن كان متعلماو عدم قدرته على معرفة أسباب الصراعات السياسية دليل على ضعف في التنشئة السياسية و الثقافة السياسية، مما يولد لديه إحساسا بالعجز، و بالتالي التقوقع على الذات و توفير الجهود لأمور أخرى و هذا تعبير عن انخفاض درجة الوعي السياسي وهذا بسبب عدم اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع (الأسرة – المدرسة..) بالتنشئة السياسية لأبنائه ا بالإضافة إلى غياب عوامل الاستثارة و المنبهات السياسية وهذه مسؤولية وسائل الإعلام من خلال الدور الذي تقوم به في الحياة السياسية و في المجتمع .

و من مسببات أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، حيث يرى صامويل هانتجتون أن تسيس المؤسسة العسكرية يصعب بناء واستمرار الديمقراطية. وهذا بدوره يولد حالة عدم الرضى عن النسق السياسي القائمبحيث يعتقد المواطن أن السلطة و قنواتها غير شرعية بما في ذلك المعارضة و قنواتها، و أنها محددة من قبل النظام السياسي، و بالتالي فهي عبارة عن تزكية للوضع القائم و محاولة لشرعنته شكليا، بالإضافة إلى شعور المواطن بعدم الجدوى من المشاركة نتيجة لوجود ديمقراطية شكلية في دولة ما، أو تلك التي تعرف الانتخابات غير النزيهة و بالتالي يتبنى المواطن اعتقادا بفبركة النتائج في إطار اللعبة السياسية.

كما تلعب الأحزاب السياسية دورا في تنفير المواطن من المشاركة السياسية بسبب غموض برامجها و التي لا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع و اهتماماته.

خاتمة :

مما سبق يتضح لنا أن المشاركة السياسية هي مجموع الأنشطة التي يمارسهاالمواطنون والتي تستهدف بصورة أوبأخرى التأثير على عمليةاختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال و السياسيات التي يقومون بها ، أو حتى الانخراط في العملية السياسية من خلال الترشح وتولي المناصب السياسية . ولا يمكننا اختزالها في وسيلة أو أسلوب وحيد،بل تتعدد من حيث أشكالها ومجالاتها وأساليبها. وتكمن أهمية المشاركة السياسية في ذلك الترابط العضوي بينها وبين عملية التنمية في كافة الدول وفي كافة المجتمعات إذا أردن التنمية شاملة ومستدامة،وفي المقابل فإن غيابها يولد أزمة تساهم في انعدام الاستقرار السياسي و اللاأمن الذي يلع بدورًا كبيرا في عملية إعاقة التنمية بشكل عام.

و من خلال الاتجاهات الفكرية و النظرية والدراسات ذات الطابع الإمبريقي التي تناولت مسألة المشاركة السياسية، نجد أنها تتأثر بجملة من العوامل الاجتماعية كمحل الإقامة (ريف / حضر) و التركيب العمري (السن) والتركيب النوعي (الجنس) للسكان بالإضافة إلى دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية التنشئة السياسية . كذلك تتأثر المشاركة السياسية ببعض المتغيرات الاقتصادية كالدخل و الحالة المهنية ونوع المهنة، كما لا يمكن إغفال دور العواملالثقافية وفي مقدمتها التعليم و دوره في تشكيل الثقافةالسياسية، بالإضافة لما تلعبه وسائل الاعلام والاتصال من دور في توجيه الآراء وتكوين الوعي وتفعيل المشاركة السياسية و تحويل الأغلبية الصامتة إلى أغلبية فاعلة و مُشاركة، كونها تستقطب شريحة كبيرة من فئات المجتمع.

*** قائمة المراجع:**

1. مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**، ليبيا، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط2007،1، ص: 87.
2. أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط4، 2005، ص: 476.
3. محمود عودة،**أسس علم الاجتماع**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2،بدون سنة نشر، ص ص: 253 – 254.
4. مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85 – 86.
5. ثروت مكي، **الإعلام و السياسية – وسائل الاتصال الجماهيري و المشاركة السياسية –**، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 2005، ص: 67 .
6. مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 86 – 87.
7. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ط1، 1998، ص: 301.
8. سعد جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص:34.
9. إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، عمان– الأردن، دار الشروق للنشر و التوزيع، 1998، ص: 137.
10. سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية و الديمقراطية**، مصر، كتب عربية، 2005، ص ص9–10.
11. أنتوني غذنيز، مرجع سبق ذكره، ص: 483 .
12. ادريس خضير، **التفكير الاجتماعي الخلودني و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بدون سنة نشر، ص ص:154–145 .
13. سامية خضر صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
14. بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر (ألليات التقنين الأسري نموذجا 1962 –2005)**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2011–2012، ص: 56.
15. سامية خضر صالح، مرجع سبق ذكره، ص38.
16. محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 253 – 254.
17. سامية خضر صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص :66 – 67 .

18. بن قفة سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 65 – 66
19. حنين عبدالرحيم جادالله، **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس – فلسطين،2007، ص: 36
20. نفس المرجع، ص: 38
21. نفس المرجع، ص: 46.
22. لعجال أعجال محمد لمين، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمدخيضر–بسكرة، الجزائر، العدد:12، نوفمبر 2007، ص: 244.
23. محمد عابد الجابر، **إشكالية الفكر العربي المعاصر** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط 5، 2005، ص: 162.
24. إسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، **القيم السياسية في الإسلام**،مصر، كتب عربية،ص:268.
25. عبد الرحمن ابن خلدون،**مقدمة ابن خلدون**، ج 2، دمشق، دار البلخي، ط1، 2004، ص:55.
26. سامية خضر صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 30 – 31.
27. [1]- إسماعيل علي سعد، **عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 2001، ص: 277 .
28. طارق محمد عبد الوهاب،**سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية** ، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص: 19.
29. ثروت مكي، **الاعلام والسياسية – وسائل الاتصال و المشاركة السياسية** ، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2005، ص: 102.
30. [1] - L. Milbrath& M. Goel, Political participation; How and Why do people get in volved in polities? New York, McNallycollegepublishingcompany, 1977, P 42.
31. طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئةالعربية**، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر، 1999، ص: 150– 149.
32. بن قفة سعاد، مرجع سبق ذكره، ص:71.
33. ثروت مكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 93 – 94 .
34. سيد عبد العال،**القيم و الطموح على ضوء الوضع الطبقي**، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1986، ص: 161.
35. صلاح محمد مندور، **التربية السياسية للشباب**، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004، ص:39 .
36. عبد المجيد العزام و محمد الهزايمة، **أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن: دراسة استطلاعية**،مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، العدد 03، أيلول (سبتمبر)2008، ص ص: 830 – 840 .